

ضغوط أميركية متصاعدة لوقف القتال في ليبيا

أفريكوم تخشى استغلال المتطرفين للفوضى

عجز طرفي القتال في ليبيا عن حسم الصراع لصالح أحدهما بعد مرور خمسة أشهر على المعارك التي بدأ نطاقها يتسع يثير مخاوف واشنطن من استغلال المتطرفين للفوضى، لذلك تضغط لوقف القتال واستئناف العملية السياسية.

تونس - تضغط الولايات المتحدة من أجل وقف إطلاق النار بين أطراف القتال في ليبيا واستئناف المسار السياسي وهو ما يتزامن مع تزايد الاهتمام الأمريكي بالأزمة الليبية الذي عكسه تعيين سفير جديد في طرابلس بعد سنوات من اكتفائها بتعيين قائم للأعمال.

ويشير توسع نطاق العنف في ليبيا بين قوات الجيش الوطني الليبي ومليشيات حكومة الوفاق وعجز كلا الطرفين على حسم المعركة لصالحه، مخاوف واشنطن من استغلال المتطرفين لمناخ الفوضى للتغلغل في البلاد. وأجرى القائد الجديد للقيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) الجنرال ستيفن تاوونسيند، لقاءات انتهت بالتأكيد على الحل السياسي للأزمة الليبية.

مجموعات متطرفة تشارك في القتال إلى جانب قوات حكومة الوفاق وهو الأمر الذي أثارته فرنسا في أبريل الماضي

وتقول بعثة الأمم المتحدة لدى ليبيا والقيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا "أفريكوم"، إن "التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لضمان أمن ليبيا". جاء ذلك خلال لقاء جمع المبعوث الأممي غسان سلامة، ونايثة ستيفاني ويليامز، وقائد "أفريكوم" والسفير الأميركي الجديد لدى ليبيا ريتشارد نورلاند، وفق بيان نشرته البعثة الأممية عبر منصات مواقع التواصل، الأربعاء. وذكرت البعثة الأممية، أن سلامة أطلع قائد "أفريكوم"، والسفير الأميركي، خلال اللقاء، الذي جرى الأربعاء، في تونس "على البيات وأفاق العملية السياسية".

وأشارت إلى أن "المجتمعين أكدوا أن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لضمان أمن ليبيا". وأكد تاوونسيند على "أهمية ضمان احتواء تهديد التنظيمات المتطرفة العنيفة والحيلولة دون خلق عدم استقرار إضافي في ليبيا والمنطقة". وتواترت الأنباء بشأن مشاركة مجموعات متطرفة في القتال إلى جانب قوات حكومة الوفاق وهو الأمر الذي أثارته فرنسا في أبريل الماضي عندما رفضت قرارا أوروبيا لإدانة العملية العسكرية التي أطلقتها الجيش لتحرير طرابلس وطالبت بإضافة بند يتعلق بدعوة حكومة الوفاق لفتح ارتباطها بمجموعات مصنفة على لائحة العقوبات الدولية. وسبق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن حذر من انتقال الإرهابيين من مدينة إدلب السورية إلى ليبيا. وتدمع روسيا الجهود الأممية لوقف إطلاق النار واستئناف الحوار وهو ما يتسق مع الموقف الأميركي.



الابتسامات لا تخفي القلق الأميركي

الداعمة له، رفض التيار جهود سلامة لاستئناف العملية السياسية. وقال عضو مجلس الدولة عبدالرحمن الشاطر إن "دخول الصراع المسلح شهره السادس سؤغ كبير بان الحل ينبغي أن يكون سياسيا وليس عسكريا وهي كلمة حق يراد بها باطل، والباطل هو منح المعتدي على الشرعية والمواطنين الليبيين ما فشلوا في تحقيقه عندما باسروا عدوانهم يوم الـ4 من أبريل الماضي". وأشار الشاطر إلى وجود تحرك محموم من ست دول هي (فرنسا-الإسارات-مصر-بريطانيا-إيطاليا والولايات المتحدة الأميركية) نصبت نفسها قديما على المسألة الليبية وتكثف اجتماعاتها بدعوى البحث عن حل سياسي لما يحدث في المنطقة الغربية.

على هامش الجمعية العامة لمجلس الأمن، في حين سيتم تنظيم مؤتمر آخر ليبي-ليبي يكون بديلا للمؤتمر الجامع الذي كان سلامة يستعد لعقده قبل إطلاق الجيش لعملية تحرير طرابلس. ويقول مراقبون إن الجيش نجح في إحباط محاولة التفاف على اتفاق أبوظبي الذي جرى بين حفتر والسراج في فبراير الماضي والذي نص على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية العام الماضي مع دخول الجيش سلميا إلى طرابلس وبقيّة المناطق التي لا يسيطر عليها لتأمين الانتخابات وهو ما رفضه تيار الإسلام السياسي الذي يرفض إجراء الانتخابات الرئاسية ويصر على إطالة المرحلة الانتقالية. وتعكس تصريحات قيادات مقربة من تيار الإسلام السياسي والدول

الأميركية لوقف إطلاق النار، لاسيما مع ما أبانه الرئيس الأميركي دونالد ترمب من دعم لقائد الجيش المشير خليفة حفتر في أبريل الماضي عندما اعترف بدوره في محاربة الإرهاب. ويدرك الإسلاميون جيدا أن الدخول في مفاوضات مع الجيش الذي بات المسيطر الأكبر على الأرض سينتهي بخسارة النفوذ الذي شكلوه منذ سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي. ولذلك يضعون شروطا توصف بغير الواقعية للدخول في المفاوضات من ذلك عودة الجيش إلى مواقعه قبل 4 أبريل ورفض الجلوس مع المشير خليفة حفتر. ويستعد المبعوث الأممي لعقد مؤتمرين يهدف استئناف المسار السياسي في ليبيا، حيث سيعقد الأول في نيويورك أواخر سبتمبر القادم

وجاءت خطوة تعيين سفير جديد بعد سنتين من اكتفاء واشنطن بتعيين "قائم بالأعمال" في ليبيا، لتشير لوجود اهتمام أميركي أكبر بالأزمة الليبية التي دخلت عامها الخامس. وفي أول تصريحات له، أكد نورلاند في رسالة وجهها للبيبيين أن "بلادهم ستشارك بقوة في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، من خلال التفاوض والحل الوسط، وأنه يريد توسيع اتصالاته بين الليبيين كافة، وخاصة الشباب". وأوضح السفير الجديد أن "مهمته في ليبيا هي العمل مع الأطراف كافة، في الغرب والشرق والجنوب لتشكيل دولة موحدة، يمكنها تحقيق الاستقرار والرخاء في أنحاء البلاد كافة". وينظر الإسلاميون المتخوفون وراء حكومة الوفاق بعين الريبة إلى الجهود

لماذا يشارك أصحاب الحظوظ الضعيفة في السباق الرئاسي التونسي

وسيجدون أنفسهم أكبر الخاسرين، حسب ترجمان. وشرح ذلك بقوله "من سينال عددا ضئيلا من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية سيحكم على حزبه بالفشل في الانتخابات التشريعية"، مضيفا "الفرصة متاحة أمام هؤلاء للانسحاب قبل أن تكون هزيمتهم مباشرة بنهايتهم السياسية".



باسل ترجمان
من سينال عددا ضئيلا من الأصوات سيحكم على حزبه بالفشل

وبلغت المنافسة الانتخابية ذروتها في تونس خاصة مع تواتر التصريحات والتهامات بين المرشحين على خلفية اعتقال المرشح المثير للجدل نبيل القروي. وكان حزب "قلب تونس" الذي يرأسه القروي الموقوف منذ الجمعة بتهمة "تبييض الأموال"، اتهم رئيس الحكومة بالسعي إلى قطع الطريق على منافسه القوي، ما يفاقم التوتر قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات الرئاسية. ودعي لانتخابات رئاسية مبكرة في تونس بعد وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي، أول رئيس منتخب ديمقراطيا بالاقتراع العام في تاريخ البلاد الحديث. وتتصّب أغلب المهام التنفيذية في يد رئيس الحكومة في ظل النظام السياسي في تونس، بينما يسيطر رئيس البلاد على السياسة الخارجية والدفاع. لكن لا يزال منصب الرئيس يمثل للشعب التونسي في السنوات الخمس الماضية عبر تجاربهم الحزبية والسياسية،

التونسية، على الرغم من أن المنافسة تنحسر في حدود الشخصيات البارزة، يعود إلى بحث بعض الشخصيات عن الأضواء وإثارة الرأي العام بإثبات أنهم مؤثرون بالمشهد السياسي. ويقول الإعلامي باسل ترجمان لـ"العرب"، "يبدو أن هناك مفارقة غريبة في هذا الاتجاه تلخص في أن بعض الأشخاص يحاولون أن يتنبؤوا لأنفسهم بأن لهم وجودا وحضورا في المشهد السياسي التونسي، فالبعض يقرر الترشح مرة ثانية مثل الهانمي الحامدي والصابي سعيد والبحري الجلاصي وهي شخصيات استعراضية تحاول أن تجد لها مكانا في المشهد وتعلم جيدا أنه ليس لها وجود أو تأثير أو حتى اهتمام". وترتبط رغبة الترشح واحتدام المنافسة على كرسى الرئاسة بحسابات الانتخابات التشريعية، خاصة وأن كلا السباقين في فترة متقاربة، ومما لا شك فيه أن النتائج الرئاسية ستعكس على السباق التشريعي. ويتوقع مراقبون أن حزب الرئيس الفائز سيكون صاحب الحظوظ الأوفر في الانتخابات التشريعية، إضافة إلى حزب الشخصية التي ستنافس في الدور الثاني. ويعتقد ترجمان أن "البعض يحاول أن يقول للمرشحين الجادين وأصحاب الحظوظ للوصول إلى الدور الثاني إنني موجود وهم يتوهمون أنهم سيفاوضون على النسب التي سينالونها في الدور الأول للحصول على مكاسب سياسية في المشهد السياسي القادم". وهؤلاء هم خاصة من خبرهم الشعب التونسي في السنوات الخمس الماضية عبر تجاربهم الحزبية والسياسية،

تلفزيونية خاصة وملاحق قضائيا، من أبرز المرشحين للفوز بمنصب رئيس الجمهورية. ويرجع المراقبون ترشح شخصيات تبدو ذات حظوظ ضعيفة للسباق إلى رغبة هؤلاء في الدفاع عن مشروعهم السياسي، في مواجهة تغول الأحزاب الكبرى كحزب النهضة الإسلامي أو نفوذ حزب "تحيا تونس" الذي يتعاظم يوما بعد يوم بالمشهد السياسي على الرغم من أنه حزب حديث النشأة. ويعمل هؤلاء على إعادة التموّج للحفاظ على وجودهم الحزبي مع تشكل مشهد سياسي جديد ستفرزه الانتخابات السابقة لأوانها. وتشدّد الأحزاب الصغيرة على بقائها في قلب المعارك السياسية حماية للتعددية والمسار الانتقالي بالبلاد. وتقول هالة بن يوسف ورداني نائبة رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات لـ"العرب"، "تجد أنفسنا نحن رواد المشروع الإصلاحي الاجتماعي الديمقراطي نتخط من أجل الوجود ومن أجل الدفاع على مقومات الدولة وندخل معترك المعركة الانتخابية باقل الإمكانيات لأننا نرفض المال الفاسد ونرفض الانزلاق في المهارات السياسية". وتتابع "نحمل مشروعا وطنيا إصلاحيا مع بعض الأحزاب الوطنية يهدف إلى حماية المسار الانتقالي من الانحراف. ولا نعتقد أن الحظوظ الوافرة هي المقياس الوحيد للبقاء في السباق". وترى أن الأهم من مسألة الحظوظ هو مضامين برامج المرشحين ومدى قدرتها على إدارة أزمات البلاد. ويذهب بعض المراقبين إلى القول إن العدد الكبير لمرشحي الرئاسة

ملفا، للتنافس في انتخابات رئاسية، تجرى جولتها الأولى في 15 سبتمبر المقبل، ويتنافس هؤلاء في انتخابات كانت مقررة في 17 نوفمبر المقبل، لكن تم تقديم موعدا إثر وفاة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي (92 عاما)، في 25 يوليو الماضي. وينتمي المرشحون لتيارات سياسية وفكرية متنوعة، بينهم مسؤولون حاليون وسابقون. ويجمع مراقبون على أن رئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد ورئيس الحكومة الأسبق مهدي جمعة وناخب رئيس حزب النهضة الإسلامي عبدالفتاح مورو ووزير الدفاع السابق عبدالكريم الزبيدي ونبيل القروي وهو رجل أعمال وصاحب قناة

لكن ما تعانیه أحزابهم من خلافات وانشقاقات عميقة تجعل تحقيق هذا الطموح، وهو بلوغ كرسى قرتاج، عملية صعبة. وقال المرشح الرئاسي ناجي جلول في مداخلة على قناة محلية خاصة، الثلاثاء إنه مقتنع شديد الاقتناع بأنه سيصل إلى الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية. وأضاف جلول "ترشحي جدي ولو اني لا املك قناعة باني سأسأل إلى الدور الثاني لما قررت الترشح". وتابع "أريد الانتصار في الانتخابات الرئاسية والعمل على خدمة تونس". وقبيلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، في 14 أغسطس الجاري، ملفات 26 مرشحا، من أصل 97

أمينة جبران
صحافية تونسية



تونس - يتمسك أصحاب الحظوظ الضعيفة في تونس بالمشاركة في السباق الرئاسي المزمع إجراؤه في الـ15 من سبتمبر، رغم توقعات جلل المراقبين باكتساح مرشحي الأحزاب الكبرى المهيمنة على الحكم والشخصيات التي باتت رقما صعبا في المشهد السياسي.

ويقف مرشحون ينتمون إلى عائلة فكرية واحدة وهي العائلة التقدمية إضافة إلى مرشحي اليسار التونسي في المرور إلى الدور الثاني من السباق،



لأحد يهتم